

السلام والأمن

نحو نظام سياسي شامل

وجهات نظر فلسطينية
حول إعادة إعمار قطاع غزة

دلال عريقات
أيار 2025

تؤكد الحرب في قطاع غزة على الحاجة الملحة إلى نهج حوكمة شامل، يضم جميع الفصائل السياسية والشباب والنساء لتحقيق الوحدة الفلسطينية والسلام الدائم

إن الدولة الفلسطينية المستقبلية، متمثلة بقطاع غزة، الضفة الغربية والقدس الشرقية، يجب أن تُبنى على الشمولية والمساواة، والحوكمة الديمقراطية لضمان التنمية المستدامة والسلام.

على الرغم من الاحتلال المستمر، فإن ممارسة الديمقراطية والحوكمة أمران ضروريان لتقرير المصير الفلسطيني ومنع فصيل وحيد من احتكار المفاوضات.

السلام والأمن

نحو نظام سياسي شامل

وجهات نظر فلسطينية
حول إعادة إعمار قطاع غزة

SWP

بالتعاون مع

Stiftung Wissenschaft und Politik
German Institute for
International and Security Affairs

محتوى

2	مقدمة	1
3	إعادة توحيد النظام السياسي	2
4	المصالحة كشرط مسبق	3
5	إشراك المرأة	4
6	إشراك الجيل الأصغر سنا	5
7	خاتمة	6
9	مراجع	

المقدمة

لتحقيق نظام سياسي فلسطيني وطني والتقدم نحو الإطار السياسي المنشود لفلسطين الواحدة، والتي تشكل اللبنة الأساسية لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

حتى اللحظة فشلت الجهود الدبلوماسية والنهج المتعدد الأطراف في معالجة الأزمة في قطاع غزة. وقد كانت الإدانات العديدة التي وجهتها المنظمات الدولية غير فعّالة؛ فقد أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً في يناير/كانون الثاني بشأن احتمال ارتكاب إسرائيل لجرائم إبادة جماعية؛ وتوشك المحكمة الجنائية الدولية على إصدار مذكرات اعتقال؛ وفي يوليو/تموز أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً آخر بشأن عدم شرعية الاحتلال العسكري الإسرائيلي؛ ولكن الأدوات الدبلوماسية والقانونية لم تتمكن من وضع حد لهذه الفظائع. لقد ارتفع عدد الأسرى الفلسطينيين إلى أكثر من 9650 مدنياً، وكثير منهم محتجزون إدارياً دون محاكمة¹. وهذه الممارسات تنتهك القانون الدولي بشكل صارخ وتثبت أن تصرفات إسرائيل لا تستهدف حماس وحدها. ففي قطاع غزة، عانى 2.3 مليون مدني من حصار مدمر لمدة 17 عاماً، خاضت خلالها القوات العسكرية الإسرائيلية حروباً متكررة. إن الحرب الحالية هي الخامسة من نوعها وقد وصل عدد القتلى إلى 40 ألف روح.

لقد استعاد حل الدولتين مكانته في الخطاب العالمي في أعقاب السابع من أكتوبر/تشرين الأول. وعلى الرغم من الواقع المروع والخسائر الكبيرة في الأرواح، فإن النموذج السياسي الناشئ له أهمية بالغة، على عكس آراء أولئك الذين يزعمون أن المناقشات حول المستقبل يجب تأجيلها إلى ما بعد توقف الأعمال العدائية.

ويزعم البعض أن خطط إعادة إعمار قطاع غزة، التي تستند إلى خطاب التنمية في ظل الاحتلال، لم يعد من الممكن قبولها. أن مصطلح "إعادة الإعمار" في الواقع أصبح إشكال في هذا السياق. وعلى مر السنين، جاءت إعادة الإعمار في قطاع غزة على شكل خطط سلام اقتصادية أو مبادرات إنسانية أثبتت عدم فعاليتها. ومن الأخطاء المتكررة الخوض في التفاصيل والتأثر بها بدلاً من اعتماد نهج شامل في التعامل مع الواقع.

من الضروري أن نشارك في المناقشات حول المستقبل الآن. وقعت أحداث جليلة، وتم تفكيك الأساطير والمحرّمات القديمة، وتغيرت الآراء العالمية بطرق غير مسبوقة. وقد بدأ ظهور حقيقة جديدة لا لبس فيها. وفي هذا السياق، نحتاج أيضاً إلى الانخراط فوراً في حوار حول نموذج سياسي جديد فيما يتعلق بالوحدة الفلسطينية والحكم الرشيد. تتطرق هذه الورقة إلى ضرورة الوحدة الوطنية والمصالحة

1. هيئة شؤون الأسرى، صفحة الفيسبوك: <https://www.facebook.com/freedom2pal>

إعادة توحيد النظام السياسي

لا يرون أي مصلحة في الوحدة الفلسطينية. وقد حاولت هذه الدول تقويض جهود المصالحة، خوفاً من أن يؤدي إدراج حماس في النظام السياسي إلى تشجيع جماعات إسلامية سياسية مماثلة داخل حدودها. بالإضافة إلى ذلك، نجح بنيامين نتنياهو في تحويل الانتباه من القضية الفلسطينية إلى إيران، وصوّر حماس باعتبارها وكيلًا لإيران في هذا السياق. وعلاوة على ذلك، لعبت إسرائيل دورًا مباشرًا ومحوريًا في عرقلة المصالحة. ذلك من خلال الحفاظ على سياسة عزل قطاع غزة وتفتيت الأراضي الفلسطينية، تبنت إسرائيل استراتيجية "فرق تسد"، التي تشكل في واقع الأمر حاجزاً أمام الوحدة الفلسطينية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية ومنع إنشاء كيان سياسي متماسك قادر على التفاوض بشكل أكثر فعالية من أجل تقرير المصير وحل الدولتين.

للتغلب على هذه التحديات، على الفلسطينيين أن يتبنوا استراتيجية متعددة الأوجه. أولاً، يعد تعزيز الوحدة بين الفصائل الفلسطينية أمراً بالغ الأهمية، الأمر الذي يستلزم حواراً يعطي الأولوية للمصالح الوطنية على أجندات الأحزاب الفردية أو مصالح اللاعبين الخارجيين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشكيل حكومة ائتلافية/وحدة تضم ممثلين جدد وشباباً يتمتعون بموافقة جميع الفصائل الرئيسية، ضامناً في ذلك التمثيل العادل والمسؤوليات المشتركة بدلاً من الانتماء الحزبي. وثانياً، يعد الاستفادة من الدعم الدولي أمراً ضرورياً. على القيادة الفلسطينية أن تسعى بنشاط إلى الحصول على دعم من القوى العالمية والمنظمات الدولية للتوسط ودعم جهود المصالحة، مع التأكيد على أهمية الجبهة الفلسطينية الموحدة في تحقيق السلام الدائم.

علاوة على ذلك، فإن معالجة مخاوف اللاعبين الإقليميين تتطلب المشاركة الدبلوماسية، بحيث يمكن أن يساهم إظهار الدولة الفلسطينية الموحدة الاستقرار والأمن الإقليميين. كما أن بناء التحالفات مع الدول المتعاطفة يمكن أن يساعد أيضاً في مواجهة نفوذ أولئك الذين يعارضون المصالحة. وأخيراً، يجب على الفلسطينيين الاستمرار في الدعوة لحقوقهم على الساحة العالمية، والاستفادة من التطورات القانونية في المحاكم العالمية، وتسليط الضوء على الآثار الضارة للسياسات الإسرائيلية على جهود السلام وبناء الضغط الدولي على إسرائيل لدعم الوحدة الفلسطينية بدلاً من عرقلتها.

يستطيع الفلسطينيون من خلال الجمع بين الحوار الداخلي، الدبلوماسية الدولية والتحالفات الاستراتيجية، بل وينبغي عليهم أن يتمكنوا من التنقل عبر المشهد المعقد للسياسة الإقليمية والضغط الخارجية، والعمل في نهاية المطاف نحو إقامة دولة موحدة ذات سيادة.

إن التفكير في "اليوم التالي" يتطلب مناقشة شاملة حول الحكم في قطاع غزة، ووضع استراتيجيات لإعادة ضبط وبناء الدولة الفلسطينية الناشئة، مع قطاع غزة بأكمله كجزء لا يتجزأ منها. وهذا يتطلب قيادة استراتيجية ونهجاً شاملاً، حيث ينخرط الفلسطينيون في حوار هادف مع جميع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية لإنهاء الانقسام والمصالحة. إن اتفاق الوحدة في بكين الذي توسطت فيه الصين في يوليو/تموز 2024 يقدم بعض الأمل في هذا الصدد. ومع ذلك، يجب ترجمته بخطوات عملية. تم التوصل إلى جهود مصالحة مماثلة واتفاقيات لتشكيل حكومات موحدة في السابق، لكنها لم تكن فعالة في معالجة مسألة الانقسام.

إذا أراد المجتمع الدولي أن يحترم الحقوق الفلسطينية، فإن الشمولية أمر ضروري. لذلك، ينبغي لحماس أن تنضم إلى ائتلاف يوحد كل الفصائل السياسية. ويجب أن تكون الأولوية إنهاء الانقسامات والعمل نحو المصالحة. إن التوصل إلى اتفاق شامل، مع ضمانات من أطراف ثالثة وسيطة لتنفيذ الاتفاقيات، من شأنه أن يجمع بين مختلف الأحزاب السياسية التي تركز على التحرير والكرامة وتقرير المصير، بدلاً من وضع مصالح الحزب أو صراعات السلطة في المقام الأول. إن حقوق الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، لا بد وأن تحظى بالأولوية، متجاوزاً في ذلك المصالح الحزبية سواء لفتح أو لحماس. والقضية الحقيقية هنا هي الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وليس الامتيازات التي تمنحها أي جهة أو دولة. تشكل عملية السلام في أيرلندا الشمالية، التي بلغت ذروتها في اتفاق الجمعة العظيمة الذي توسطت فيه الولايات المتحدة، مثلاً ساطعاً على ذلك - فلم يكن السلام ممكناً إلا عندما جلست جميع الأطراف، بما في ذلك الجناح العسكري للجيش الجمهوري الأيرلندي وجناحه السياسي، حزب شين فين، إلى طاولة المفاوضات.

في الواقع، لم يمنح السابع من أكتوبر/تشرين الأول حماس الشرعية كحزب قائد للفلسطينيين. وعلى الرغم من شعبيتها المتزايدة في الشارع، فإن الدعم الشعبي لا يعادل الدعم الواسع النطاق لأيديولوجية حماس. إن الانتخابات وحدها هي التي يمكن أن تعكس ارادة الشعب حقاً، مما يؤكد على الحاجة إلى العمليات الديمقراطية لتحديد القيادة السياسية. ومن أجل احترام الديمقراطية والحقوق الفلسطينية، يجب أن ينصب التركيز على الانتخابات والعملية الديمقراطية، وضمان اختيار القادة السياسيين من خلال صناديق الاقتراع، وليس الرصاص. إن التحديات التي تواجه المصالحة الفلسطينية متعددة الأوجه، فهي تنطوي على الانقسامات الداخلية والضغط الخارجية. فعلى الصعيد الداخلي، أدى الانقسام بين حماس وفتح إلى انقسام جغرافي وسياسي واجتماعي في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية. وعلى الصعيد الخارجي، فإن إحدى العقبات المهمة أمام الوحدة الفلسطينية هي السياسة الإقليمية المعقدة، حيث يرفض بعض اللاعبين الإقليميين، بما في ذلك بعض الدول العربية، حماس وبالتالي

المصالحة كشرط مسبق

يجب التطرق إلى العديد من العوامل الحاسمة عند النظر في توحيد النظام السياسي الفلسطيني في المستقبل. فمن الضروري أن نفهم رؤية حماس لدورها في الإطار السياسي المستقبلي. تشير المناقشات الأخيرة إلى أن حماس قد لا تسعى إلى السيطرة المباشرة على الحكم، وإنما ترغب في الاندماج في النظام السياسي. كما أن تحليل التطور المحتمل لبرنامج حماس السياسي أمر بالغ في الأهمية؛ فقد تطور الحركة من موقفها قبل السابع من أكتوبر، وقد تتبنى نهجاً أكثر عملية. إحدى القضايا هنا هي اعتراف حماس الضمني بوجود إسرائيل من خلال إدراجها في منظمة التحرير الفلسطينية. يمكن أن يسهل هذا اندماج حماس في منظمة التحرير الفلسطينية مع الحفاظ على رؤية منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في نهج تشارك فيها حماس في النظام السياسي دون سلطة اتخاذ القرارات إذا استمرت حماس في رفض الاعتراف بإسرائيل. ومن شأن هذا أن يسمح بالمشاركة دون تفاقم الصراع، ويمكن أن يأخذ شكل سلسلة من الاجتماعات بين الفصائل السياسية لتحقيق التوافق الوطني والانخراط في حوار مستمر. يشكل تشكيل حكومة توافقية حتى إجراء الانتخابات جانباً حيوياً آخر، سواء من خلال ترتيبات تقاسم السلطة أو حكومة انتقالية غير حزبية، بحيث يجب التخطيط لهذا النهج بدقة عالية. كما أن دور منظمة التحرير الفلسطينية في توجيه الرئاسة والحكومة له أهمية قصوى، مما يضمن الاستمرارية والشرعية. وعلاوة على ذلك، يجب تقييم مستقبل الرئيس عباس وإمكانية ظهور قيادات جديدة، مثل محمود العالول أو مروان البرغوثي، لتحديد ما إذا كانت وجهات النظر المعتدلة قادرة على دفع الحلول السلمية مع إسرائيل. يمكن تطوير نهج شامل وجامع من خلال دمج حماس في النظام السياسي، وتحديد طبيعة الحكم الانتقالي واستكشاف قيادات جديدة، مما يمهد الطريق أمام قيادة فلسطينية ديمقراطية موحدة تمثل شعبها بشكل حقيقي.

لن تكون هذه الاستراتيجية الشاملة ضرورية فقط للتماسك الداخلي للحكم الفلسطيني، بل إنها ستشكل أيضاً حجر الزاوية لصيغة سلام شاملة في الشرق الأوسط. وتتطلب هذه الصيغة، التي تهدف إلى استعادة السلام والأمن والازدهار للجميع، مشاركة جميع أصحاب المصلحة الإقليميين، بما في ذلك إسرائيل والدول العربية المجاورة والجهات الدولية الفاعلة. ويمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالاستفادة من اعترافها القانوني والدولي، أن تشارك في مفاوضات تتناول القضايا طويلة الأمد، مثل الحدود وحقوق العودة وحالة القدس. كما أن من شأن إدماج الفصائل الفلسطينية المتنوعة في هذه العملية أن يضمن اتفاقية سلام شاملة تتمتع بدعم واسع النطاق، مما يقلل من احتمالات نشوب صراعات في المستقبل. ولكن هذا يتطلب من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية إنتاج قيادة شابة وعملية يمكنها الاستفادة على أفضل وجه من الأدوات الدبلوماسية والقانونية والسياسية للقرن الحادي والعشرين.

عندما نتصور خريطة طريق نحو الوحدة الفلسطينية والحكم المستقبلي، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار في اليوم التالي للحرب في قطاع غزة عدة عوامل حاسمة. ومن أهم هذه العوامل ضرورة إجراء انتخابات ديمقراطية، تشكل الأساس للحكم الشرعي والتمثيلي. في غياب الانتخابات، لن يكون هناك انعكاس حقيقي لإرادة الشعب، وبالتالي لن تكون هناك وحدة مستدامة. ومن الأهمية بمكان أيضاً إشراك النساء والجيل الأصغر سناً، الذين تشكل أصواتهم ووجهات نظرهم أهمية أساسية في خلق مشهد سياسي نابض بالحياة والديناميكية. إن غياب النساء والجيل الأصغر سناً اليوم عن العملية السياسية يقوض إمكانية التوصل إلى حلول شاملة ومستقبلية للتحديات التي يواجهها الفلسطينيون.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق الوحدة الحقيقية دون تبني المبادئ الديمقراطية وضمان مشاركة جميع الفصائل. إن دمج هذه الفصائل أمر بالغ الأهمية لتعزيز بيئة سياسية شاملة. وهذا لا ينطبق على قطاع غزة فحسب، بل ينطبق أيضاً على الضفة الغربية. إن قيام الرئيس بحل المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2008 وسيطرة السلطة التنفيذية على التشريع في فلسطين أدت إلى مركزية السلطة داخل دائرة صغيرة، يشعر الكثيرون بأنهم مستبعدون منها، إن لم يكونوا مهمشين بشكل كامل. إن الإقصاء غالباً ما يؤدي إلى الحرمان من الحقوق والتطرف، في حين أن الإدماج يمكن أن يمهد الطريق للحوار والاعتدال والتعايش السلمي.

يمكن أن تتخذ نماذج النظام السياسي الحكومي في فلسطين الذي يغطي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية شكلاً فيدرالياً أو شبه رئاسي أو شبه برلماني. ولكن بغض النظر عن شكل النظام، فهناك متطلبات معينة يتعين علينا أخذها في عين الاعتبار، مثل إعادة التوحيد والمصالحة والإدماج والمشاركة السياسية المنتظمة، حتى يتمكن الناس من ممارسة حقوقهم السياسية لضمان المساءلة والاختيار الأفضل للقادة. ومن شأن هذا النهج الشامل أن يضمن قيادة تمثيلية و متماسكة للمستقبل، مما يقلل من خطر التطرف ويعزز المشهد السياسي المستقر والسلمي.

إن إشراك حماس والفصائل العسكرية الأخرى في الحكم الفلسطيني أمر ضروري لضمان السلام والأمن المستدامين في المنطقة، كما أثبتت التجارب الماضية. إن تعديل حماس لميثاقها ومشاركتها في الانتخابات على أساس اتفاقيات السلام يظهر استعدادها للانخراط في العملية السياسية والالتزام بالاتفاقيات. وتشير هذه الخطوة إلى شهية سياسية وإمكانية للتعاون لا ينبغي تجاهلها. وعلاوة على ذلك، فإن منظمة التحرير الفلسطينية أمامها الآن فرصة تاريخية وربما أخيرة لتولي زمام المبادرة وتأكيد مكانتها الدولية الشرعية كممثل للشعب الفلسطيني. بحيث يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تعزز التزامها بتقرير المصير وإنهاء الاحتلال العسكري من خلال تبني نهج شامل يتضمن حماس والفصائل الأخرى.

إشراك المرأة

والتماسك الاجتماعي. إن تمكين المرأة من خلال التعليم والتوظيف في أدوار صنع القرار العليا وفرص القيادة لا يعزز قدراتها الفردية فحسب، بل سيكون له أيضًا تأثير مضاعف على المجتمع ككل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إشراك المرأة في جهود المصالحة أمر ضروري لعدة أسباب. فالنساء يجلبن وجهات نظر وأساليب فريدة لحل النزاعات وبناء السلام، وغالبًا ما يؤكدان على التعاون والتعاطف ورفاهية المجتمع. ويمكن لمشاركتهم أن تضمن أن تكون عمليات السلام أكثر شمولًا وتلبي احتياجات جميع شرائح المجتمع. وقد أظهرت الدراسات أن اتفاقيات السلام تكون أكثر ديمومة وفعالية عندما تشارك النساء في التفاوض عليها وتنفيذها (WeWorld 2020).

إن ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات التنمية والمصالحة ليس مجرد مسألة تحقيق المساواة، بل هو ضرورة استراتيجية لبناء دولة فلسطينية مسالمة ومزدهرة وشاملة.

عند النظر في خريطة طريق للإصلاح الفلسطيني لا غنى عن الدور البارز للمرأة. تظل مشاركة المرأة في السياسة في جميع أنحاء الشرق الأوسط متواضعة، وغالبًا ما تقتصر مشاركتها على المناصب الدنيا. من الجدير بالذكر بأنه لا يعكس هذا التمثيل الناقص قدرات ومؤهلات المرأة الفلسطينية. على سبيل المثال، داخل المجلس الوطني الفلسطيني، والسلك الدبلوماسي، ومجلس الوزراء والمحافظات، نادرًا ما تكون المرأة حاضرة في المفاوضات الخارجية، والأهم من ذلك، في محادثات المصالحة الفلسطينية الداخلية. في محادثات بكن في يوليو 2024، اجتمع ممثلو 14 فصيلة فلسطينيًا، كانت امرأة واحدة فقط حاضرة ومن الواضح أنها ليست سياسية نشطة.

إننا لا ندعو إلى إشراك النساء على أساس مجرد وضع علامة على نوع الجنس. بل من المهم أن تتغلب الجدارة على الولاءات والانتماءات السياسية، وأن تحدد مهارات وقدرات النساء أدوارهن. فالنساء لسن قادرات فحسب، بل يستحقن أيضًا تولي مناصب أعلى من حيث الكم والنوع. ويكمن التحدي في التغلب على الثقافة الأبوية الراسخة. إن الشرق الأوسط يحتاج إلى إطار كلي تقوده النساء مع تطبيق نهج من أعلى إلى أسفل لإنهاء الاحتلال، والاعتراف بالدولة الفلسطينية، وتحديد حدود إسرائيل. يمكن إنشاء هذا الإطار بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ويمكن تمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تولي زمام المبادرة لضمان أن تكون النساء جزءاً من صفوف صنع القرار العليا. ويستلزم هذا كله تفويض حقيقي للسلطة وليس مجرد كلام عن مفهوم المساواة بين الجنسين.

إن أجنداث السياسة الوطنية المتعاقبة لدولة فلسطين تتصور بالفعل تعزيز المساواة بين الجنسين وتتضمن خطوات ملموسة لتحقيق ذلك. كما تؤكد خطة العمل الوطنية الفلسطينية لقرار مجلس الأمن رقم 1325 على الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية

ودمج وجهات نظرها في المناقشات حول الاحتلال. ولكن في الممارسة العملية، تنظر النساء الفلسطينيات إلى هذه الالتزامات على أنها مجرد خطاب. وعلى الرغم من تشكيل جزء كبير من المؤسسات الرئيسية، تظل النساء غائبات عن القيادة العليا وأدوار صنع القرار. وغالبًا ما يتم استبعاد النساء الفلسطينيات المتعلقات والمؤهلات من عمليات الحكم وحل النزاعات. والقضية ليست نقصاً في القدرات بين النساء، بل تحديات هيكلية ومتعددة الطبقات تعيق مشاركتهم الهادفة. ولكي نتمكن من تصور مستقبل مستدام للحكم في فلسطين، فلا بد من إشراك المرأة في صنع القرار.

كما أن دور المرأة في التنمية أمر بالغ الأهمية لتحقيق التقدم المستدام. فقد لعبت المرأة تاريخيًا دورًا مهمًا في المجتمع الفلسطيني، حيث ساهمت في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ومن الممكن أن تؤدي المشاركة الأكثر بروزًا في مبادرات التنمية إلى تعزيز مرونة المجتمع والنمو الاقتصادي

إشراك الجيل الأصغر سناً

وإلى جانب التعليم الرسمي، فإن تعزيز الثقافة السياسية أمر حيوي. وينبغي للشباب الفلسطينيين أن يكونوا على دراية بحقوقهم السياسية وطريقة عمل نظامهم السياسي، بما في ذلك العمليات الديمقراطية وهياكل الحكم والمسؤوليات المدنية. يجب أن يكون هناك هيكل إدارة عامة مع وجود قسم للرقابة والتقييم، تركز على تحقيق الأهداف، ويتم فيها تحفيز الموظفين المدنيين على تحقيق أهدافهم ومعايبتهم عندما لا يتمكنون من تحقيقها. إن الهياكل الإدارية العامة الفلسطينية الحالية تفتقر إلى أي آليات للمساءلة، كما يفتقر النظام السياسي إلى نظام من الضوابط والتوازنات التي من شأنها ضمان الحكم الرشيد.

كما أن برامج القيادة المنظمة ومبادرات بناء القدرات ضرورية لتطوير المهارات الأساسية لدى القادة الشباب. وينبغي أن تركز هذه البرامج على القيادة والتفاوض والقانون الدولي وحل النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء شبكات الإرشاد من شأنه أن يوفر للقادة الشباب التوجيه والأدوات اللازمة للتنقل في المشهد السياسي. كما يلعب الاستقرار الاقتصادي دوراً حاسماً في تمكين الشباب. إن خلق فرص العمل التي توفر الاستقلال المالي يسمح للشباب بالتركيز على النشاط السياسي وأدوار القيادة. كما أن دعم ريادة الأعمال من شأنه أن يساعد الشباب على تطوير حلول مبتكرة للتحديات الاقتصادية، وتعزيز الشعور بالقدرة على التصرف والتمكين.

ومن الأهمية بمكان ضمان حصول الشباب على منصات للمشاركة، مثل مجالس الشباب، فضلاً عن أدوار مهمة داخل الأحزاب السياسية والجامعات والبلديات. إن تنفيذ حصص الشباب (كوتا) في الهيئات الحكومية وخلق أدوار استشارية للشباب في مختلف المنظمات من شأنه أن يضمن سماع أصواتهم. ويعتبر الدعم الدولي والشبكات الدولية أمراً مهماً في تنفيذ هذه الإجراءات الاستراتيجية.

إن أحد العناصر الرئيسية الأخرى في الطريق إلى الأمام، وخاصة في سيناريو اليوم التالي في قطاع غزة، هو إشراك الشباب والجيل الأصغر سناً. وبما أن أكثر من 60 في المائة من السكان الفلسطينيين هم دون سن الثلاثين (PCBS 2023)، فإن الشباب يمثلون مجموعة ديموغرافية كبيرة لا يمكن إغفالها. إن أعدادهم الهائلة تجعلهم قوة محورية في تشكيل أي هيكل حكم مستقبلي يطمح إلى توحيد قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. إن إشراك الشباب الفلسطينيين في عمليات صنع القرار ليس مجرد خيار بل ضرورة لضمان السياسات والاستراتيجيات التي تتوافق مع تطلعات السكان الأوسع.

إن طاقة الشباب الفلسطيني وإبداعه وقدرته على الصمود تشكل أصولاً لا تقدر بثمن في معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعددة التي تواجه المنطقة. ويمكن لمشاركتهم أن تغرس وجهات نظر جديدة وحلولاً مبتكرة تشكل أهمية بالغة للتنمية المستدامة. ومن خلال تمكين الشباب من خلال التعليم وفرص العمل وأدوار القيادة، يمكن لفلسطين تسخير قدرات الشباب لدفع التغيير الإيجابي. إن الشباب في فلسطين متعلمون وموهوبون. وفي قطاع غزة على وجه الخصوص، يتمتع الشباب بمهارات رقمية ويمكنهم إدارة المهام الافتراضية عن بُعد. وما يحتاجون إليه هو فرصة للتركيز على تطوير مواهبهم بدلاً من المعاناة التي يتحملونها.

اتباع هذا النهج من شأنه أن يساعد في سد الفجوة بين الأجيال، وتعزيز الشعور بالملكية والمسؤولية بين الشباب، وبناء مشهد سياسي أكثر مرونة وشاملاً. كقاعدة عامة، فإن الجيل الأصغر سناً أكثر عملية. ومن منظور تحويل الصراع، تركز الأجيال الأصغر سناً على التمتع بالحياة وعلى خدمة مصالحها الشخصية والعائلية بدلاً من المصالح الوطنية. وبالتالي، فإن المشاركة الفعالة للشباب ستكون حاسمة في تعزيز ثقافة السلام والقيم الديمقراطية. كما تظهر التجارب الشخصية، فإن الشباب غالباً ما يكونون أكثر انفتاحاً على الحوار والمصالحة، مما يجعلهم لاعبين رئيسيين في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم. كما أن مشاركتهم في الحكم يمكن أن تعكس الإحباط والحرمان من الحقوق اللذين غالباً ما يؤديان إلى الاحباط والتطرف. من خلال إشراك الشباب في العملية السياسية، يمكن لفلسطين أن تعزز بيئة أكثر استقراراً وأماناً مواتية للسلام والازدهار على المدى الطويل.

إن تمكين الجيل الأصغر سناً من القيادة وتولي المناصب العليا واعتبارهم لاعبين رئيسيين في الحكم – إن متوسط أعمار أولئك الذين يشغلون المناصب السياسية العليا اليوم 60 عاماً – يتطلب عدة تدابير استراتيجية. أولاً، يعد الوصول إلى التعليم عالي الجودة أمراً ضرورياً. بحيث يتعين على الشباب أن يكونوا على دراية جيدة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والقانون والإدارة العامة. هذه المعرفة الأساسية ضرورية لفهم تعقيدات الحكم وصنع السياسات. تتطلب الإدارة العامة الفلسطينية والحكم الرشيد معرفة جوهرية، وليس فقط إداريين يتم اختيارهم على أساس ولائهم أو سنوات خدمتهم وتضحياتهم.

خاتمة

في مواجهة الحرب المدمرة في قطاع غزة، أكد فقدان الأمل وانتشار اليأس على الحاجة الملحة إلى نهج جديد للحكم. إن إعادة بناء المنطقة واستعادة الثقة بالمستقبل يتطلبان إطاراً سياسياً شاملاً يشرك بشكل فعال جميع شرائح المجتمع. وفي هذا السياق، فإن دمج جميع الفصائل السياسية داخل النظام السياسي الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية العملية والمتجددة، أمر بالغ الأهمية ليس فقط لتقرير المصير الفلسطيني ولكن أيضاً لتحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة الشباب والنساء ليست مفيدة فحسب، بل إنها ضرورية لإنشاء دولة متماسكة وموحدة تعكس حقاً إرادة شعبها. يجب بناء الدولة الفلسطينية المستقبلية التي تضم قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية بموجب حق تقرير المصير على أساس من الشمول والمساواة. ومن خلال المشاركة الفعالة لجميع مواطنيها فقط يمكن تحقيق التنمية المستدامة والسلام والحكم الديمقراطي، مما يمهّد الطريق لمستقبل أكثر إشراقاً وأكثر أملاً لجميع الفلسطينيين.

إن من المنطقي أن يكون للفلسطينيين، مثلهم كمثل أي أمة أخرى، الحق في اختيار قيادتهم ومسائلتها وضمان حمايتها وحقوقها الوطنية والإنسانية. وفي هذه المرحلة الزمنية، ومن الناحية الواقعية، من المستحيل أن نتخيل إجراء انتخابات طالما استمرت الحرب المدمرة في قطاع غزة. ولكن هذا لا ينبغي أن يكون عذراً لعدم ممارسة الديمقراطية. ففي هذه اللحظة الحرجة من التاريخ الفلسطيني - عندما يُحرم الفلسطينيون من الاحتياجات الأساسية ويواجهون جرائم حرب ومجاعة وتهجيراً قسرياً وضماً ومحاولة للقضاء على حق الفلسطينيين في تقرير المصير - ينبغي للشعب أن يكون له رأي. وبدون إحراز تقدم نحو الوحدة الفلسطينية، ستواصل حماس التفاوض نيابة عن 2.3 مليون مدني في قطاع غزة وتستخدم إسرائيل حماس كغطاء لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل على حساب التوصل إلى تسوية سلمية.

American Red Cross (2011): Summary of the Geneva Conventions, https://www.redcross.org/content/dam/redcross/atg/PDF_s/International_Services/International_Humanitarian_Law/IHL_SummaryGenevaConv.pdf

Arab Thinking Forum (2021): Arab-Israeli Conflict: Is there a Possibility for a Two States Solution?, 2021/06/09, <https://arabtf.uk/images/1626012352.pdf>

Eghbaria, Rabea (2023): The Harvard Law Review Refused to Run This Piece About Genocide in Gaza, The Nation, 2023/11/21, https://www.thenation.com/article/archive/harvard-law-review-gaza-israel-genocide/?fbclid=PAAaYhNRd-2DAicUz1n2SJAeM2vpjYEQ-aDZ6iDpXdr-VmlFQ2Tt7rYyse7DM_aem_AfB5Efs0piLmhgpScfKNEwTyl65eKgUWIAbCHtm3VE-GXChx7D7cG39lcour0qyk

Haaretz (2020): After Israel-UAE Normalization, Saudi Foreign Minister Says Committed to Arab Peace Initiative, 2020/08/19, <https://www.haaretz.com/israel-news/202019-08-ty-article/.premium/after-israel-uae-normalization-saudi-says-committed-to-arab-peace-initiative/0000017f-f536-d887-a7ff-fdf62e580000>

Human Rights Watch (2021): A Threshold Crossed. Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution, 2021/04/27, <https://www.hrw.org/report/202127/04/threshold-crossed/israeli-authorities-and-crimes-apartheid-and-persecution>

Human Rights Watch (2024): Israel and Palestine, Events of 2023, World Report, <https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/israel-and-palestine>.

Iriqat, Dalal (2020): The "Deal of the Century" from a Palestinian Perspective, Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture, <https://www.pij.org/articles/2011/the-deal-of-the-century-from-a-palestinian-perspective>

Iriqat, Dalal (2021): Sheikh Jarrah: The Violation of International Law, Institute for Palestine Studies, 2021/05/21, <https://www.palestine-studies.org/en/node/1651316>

Iriqat, Dalal (2021): America Is Offering Money, But That Is Not Enough, The Media Line, 2021/06/06, <https://themedialine.org/news/opinion/america-is-offering-money-but-that-is-not-enough/>

Iriqat, Dalal (2021): Diplomacy in the Perspective of Peace Building: From Coercion to Dictation (Israel & Palestine), in: Reconciliation and Refugees, Vandenhoeck & Ruprecht, pp. 147-127, https://www.researchgate.net/publication/351686802_Diplomacy_in_the_Perspective_of_Peace_Building_From_Coercion_to_Dictation_Israel_Palestine

Iriqat, Dalal (2021): Why Is Israel Dictating America's Mideast Policy? IHaaretz, 2021/10/28, <https://www.haaretz.com/us-news/.premium-why-is-israel-dictating-america-s-mideast-policy-1.10332959>

Iriqat, Dalal (2022): Coercive Diplomacy: Camp David 2000, From Clinton to Trump, Dirasat, Human and Social Sciences Vol. 1 ,49, pp. –625 638, <https://dsr.ju.edu.jo/djournals/index.php/Hum/article/view/1690>

Iriqat, Dalal (2022): Saudi Arabia and Israel Can't Be Partners Without

the Palestinians, Haaretz, 2022/12/22,

https://www.haaretz.com/middle-east-news/202221-12-ty-article-opinion/.premium/saudi-arabia-and-israel-cant-be-partners-without-the-palestinians/0000018534-b0-d5e0-ab8f-7cf79c690000?fbclid=IwAR02UdGhU4annK_Fw7Txx-jYxXXvlytcqDD5g9Ded2mfIPXRIB6N4de9dSM

Iriqat, Dalal (2022): The One Thing Biden Needs to Know About the Palestinians, Haaretz, 2022/07/11, <https://www.haaretz.com/opinion/202210-07-ty-article-opinion/.premium/the-one-thing-biden-needs-to-know-about-the-palestinians/00000181-e824-d9a3-a3e1-edbe4cd70000?fbclid=IwAR0lWxLw30Pk1OgDpWQDe64QR2A1Kpp0lFdakFBkJHueXvK7NKfEdW5jic>

Iriqat, Dalal (75 :2023 Years of Ongoing Nakba: 75 Years of Israeli Occupation, Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture Vol. 2 & 1 ,28, pp. 15-6.

Iriqat, Dalal (2023): Gaza: The Caged Context, Institute for Palestine Studies, <https://www.palestine-studies.org/en/node/1654395>

Iriqat, Dalal (2023): Nakba Continued, War Magazine, No. 36, <https://shuddhashar.com/nakba-continued/>

Law for Palestine (2021): Fact sheet: Regarding the Case of Sheikh Jarrah – The Occupied Jerusalem, <https://law4palestine.org/wp-content/uploads/202105/Fact-sheet-regarding-the-case-of-Sheikh-Jarrah-references-need-revisiting-Law-for-Palestine.pdf>

Palestinian Bureau of Statistics (PCBS) (2023): H.E. Dr. Ola Awad, President of the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) presents a brief on the status of the Palestinian people at the end of 2023, <https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4676#:~:text=We%20and%204720%25%in%20Gaza,and%206820%25%in%20Gaza%20Strip.>

PLO Negotiations Affairs Department (2024): Israeli Official Incitement: July 2024/08/05 ,2024, <https://www.nad.ps/en/media-room/latest-israeli-incitement-reports>

WeWorld (2020): Women's Political Participation, WeWorld Index, <https://back.weworld.it/uploads/202102/WeWorld-Index-en-2020.pdf>.

عن المؤلف

طبع

دلال عريقات أستاذة مشاركة في الدبلوماسية وحل النزاعات في الجامعة العربية الأمريكية- فلسطين. حصلت على درجة تنفيذية مهنية في الاستدامة من جامعة ستانفورد وأكملت دبلومة تنفيذية من جامعة هارفارد في القيادة والمفاوضات. حصلت عريقات على درجة الدكتوراه في الإدارة العامة من جامعة باريس الأولي السوربون. تركز أبحاثها على الدبلوماسية، وبناء العلامة التجارية للدولة، وبناء الدولة الفلسطينية، والدبلوماسية القسرية، والدبلوماسية العامة، والقوة الناعمة، والوساطة وحل النزاعات.

تم النشر بواسطة:
مؤسسة فريدريش إيبيرت مكتب فلسطين
صندوق بريد 25126
شارع جبل الزيتون 27
91251 القدس
البريد الإلكتروني: info.pal@fes.de

جهة الإصدار:
مؤسسة فريدريش إيبيرت | مكتب فلسطين | القدس

مسؤولية التحرير:
ماريا ديلاسيغا، المديرية المقيمة، مؤسسة فريدريش إيبيرت -
مكتب فلسطين

حول المشروع

“وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار غزة” هو مشروع مشترك تنفذه مؤسسة فريدريش إيبيرت (FES) والمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP). تركز الأوراق البحثية المنشورة في إطار هذا المشروع على الاحتياجات والأولويات الفلسطينية فيما يتعلق بمجموعة من المواضيع المتعلقة بالتعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب 2023/2024.

في هذا السياق، لا يتم النظر إلى قطاع غزة باعتباره كياناً منفصلاً، بل باعتباره جزءاً من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967. كما يتم النظر هنا بأن جميع الخطوات، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأمد، يجب أن تكون متوافقة مع مبدأ تقرير المصير الفلسطيني. الهدف هو تسليط الضوء على الأفكار الرئيسية المستمدة من التجارب والخبرات الفلسطينية وإدخالها في النقاش الدولي. تغطي الأوراق مجموعة من الموضوعات مثل الترتيبات الأمنية، والإصلاح السياسي، ودور المرأة، والتخطيط الحضري من أجل التعافي وإعادة الإعمار. وجهات النظر هذه تعكس آراء المؤلف فقط.

فريق التحرير: د. أسامة عنتر، د. فريديكا ستوليس، د. كونستانتين فيتشيل (FES)، د. موريل أسيبورغ (SWP)، أ. عمر شعبان (PalTh-ink)

الاتصال/الطلب: info.pal@fes.de
ترجمة من اللغة الانجليزية: نجمة حداد
التصميم: Artistic Workshop

إن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة فريدريش إيبيرت (FES) أو المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP). ولا يجوز استخدام الوسائط التي تنشرها مؤسسة فريدريش إيبيرت لأغراض تجارية دون الحصول على موافقة خطية من مؤسسة فريدريش إيبيرت.

نحو نظام سياسي شامل

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة



وعلى الرغم من الحرب الدائرة في قطاع غزة، فمن الضروري أن يمارس الفلسطينيون الديمقراطية وأن يتمكنوا من مسألة قياداتهم. والتقدم نحو الوحدة الفلسطينية أمر بالغ الأهمية لضمان سماع صوت الشعب الفلسطيني في سعيه إلى تقرير المصير والسلام.



إن الدولة الفلسطينية المستقبلية التي تضم وحدة جغرافية واحدة تشمل قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية في ظل حق تقرير المصير لابد وأن تبنى على أسس من الشمول والمساواة. ومن خلال المشاركة الفعالة من جانب جميع مواطنيها فقط يمكن تحقيق التنمية المستدامة والسلام والحكم الديمقراطي، الأمر الذي يمهد الطريق لمستقبل أكثر إشراقاً وأملًا لجميع الفلسطينيين.



إن الدمار الذي حل بقطاع غزة يسلط الضوء على الحاجة إلى نهج جديد للحكم يشرك بشكل فعال كافة الفصائل السياسية والشباب والنساء في النظام السياسي الفلسطيني. إن الإطار السياسي الموحد والشامل، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية المتجددة، يشكل أهمية بالغة لتقرير المصير الفلسطيني والسلام الدائم في الشرق الأوسط.

للمزيد من المعلومات:

<https://palestine.fes.de/topics/palestinian-perspectives-on-the-reconstruction-of-gaza>

